المحافظة على سواحل البحرين

عرض وتقديم زكريا الخنجي

هذا تقرير قُدم عام 2007 لمجلس النواب بناء على طلبهم، وتمت مراجعته في أغسطس 2023 لعرضه على المدونة.

من المعروف أن سواحل البحرين – وربما سواحل الجزر عامة – يمكن تقسيمها إلى نوعين من السواحل، سواحل رملية منخفضة بمستوى سطح البحر وسواحل أخرى صخرية مرتفعة يتراوح ارتفاعها ما بين 10 إلى 20 مترًا، إلا أن الغالب على سواحل أرخبيل البحرين خليط من الرمل والصخور.

ومن الملاحظ أن الشواطئ الصخرية قليلة الوجود، فيما عدا بعض الجزر مثل (جزيرة النبيه صالح) و(جزيرة الشيخ إبراهيم) و(جزيرة يعصوف) وبعض الجزر التابعة لجزيرة حوار التي تأخذ شكل الجرف الساحلي، وتعتبر هذه المنحدرات الصخرية من البيئات النادرة في أرخبيل البحرين. ومن أهم الجزر الموجودة في جزر حوار (جزيرة المحزورة) التي تتكون من صخور بيضاء مرتفعة عن سطح البحر ليبلغ ارتفاعها أكثر من 12 مترًا، و(جزيرة الحجيات) التي يصل ارتفاعها إلى نحو 8 أمتار، بالإضافة إلى (جزيرة الوكور).

وأما الشواطئ الرملية فهي تمثل الجزء الأكثر شيوعًا في أرخبيل البحرين، وفي بعض الحالات فإن الشواطئ تبدأ بداية رملية ثم تتحول تدريجيًا إلى صخور ساحلية.

والشواطئ الرملية في البحرين يمكن – أيضًا – تقسيمها إلى نوعين: شواطئ رملية طبيعية وشواطئ رملية صناعية.

وأشارت الدراسات أن الشواطئ الرملية الطبيعية تنحصر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من الأرخبيل مثل في (جزيرة أم جيليد) و(جزيرة الجليعة) و(جزيرة أم النعسان)، بالإضافة إلى بعض الجزر التابعة لأرخبيل جزر حوار مثل (جزيرتي السواد الشمالية والجنوبية) و(جزيرة الربض) التي سميت بهذا الاسم لانخفاض أرضها وعدم وجود التلال فيها أو أي مرتفعات حيث إنها مسطحة لدرجة أن القادم لا يشعر بوجودها إلا حين يقترب منها.

وعادة تنتج من عمليات الردم والدفن السواحل سواحل رملية بمواصفات ميل محددة تستخدم كأسلوب حماية للسواحل، مثل سواحل منطقة البديع وقرية سنابس وجنوب سترة. ومن الجدير بالملاحظة إن هذه النوعية من السواحل يمكن استخدامها للترفيه والسباحة وما إلى ذلك.

الواقع الحالي

1- لا توجد جهة حكومية متخصصة – نقصد إدارة – لحماية والمحافظة على السواحل.
2- أعتقد أنه تشكلت لجنة في مجلس الوزراء أثناء إعصار (جونو).
3- أنظمت البحرين إلى اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها مآل للطيور المائية (رمسار) لعام 1971 في سنة 1997، وتنص الاتفاقية على: "تعني الأراضي الرطبة مناطق الهور وأراضي الخث والأراضي المغمورة بالمياه، سواء بالشكل الطبيعي أو اصطناعي، دائم أو مؤقت، وسواء كانت هذه المياه راكدة أو جارية، عذبة أو خضماء أو مالحة، بما فيها مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها ستة أمتار في حالة الجزر".
4- قرار رقم (4) لسنة 2000 بشأن الترخيص ردم (دفان) الأراضي البحرية (المغمورة بالمياه).
5- قرار رقم (16) لسنة 2005 بشأن حظر ردم (دفان) الأراضي المغمورة بالمياه البحرية بدون ترخيص.
6- الاتفاق – أعتقد أنه اتفاق عرفي من غير قانون أو نص – أن يرتفع دفان الأراضي المغمورة بما لا يقل عن 3 أمتار عن مستوى سطح البحر.

ما المطلوب للمحافظة على سواحل البحرين ؟

نظرًا لصغر مساحة سواحل مملكة البحرين، وتنوع استعمالاته (سياحة، صناعة، نقل، موانئ) نجد أنه يستلزم الأمر أن يراعى الأخذ بنهج الإدارة المتكاملة في إدارة هذا الساحل بما يضمن الاستغلال الأمثل لموارده بحيث لا يكون الانتعاش في مورد معين على حساب التدهور والأضرار في موارد آخر.

وبناءً على ما تقدم، يمكن الاستفادة من مشروع بروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للبحر المتوسط الذي ننقل منه هذه الفقرات مع التعديل الذي يناسب واقع سواحل البحرين،،

الجزء الثاني

مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وعناصرها

المادة 5

مبادئ الإدارة المتكاملة وأهدافها العامة

تسعى الحكومة إلى أن تكون الإدارة المتكاملة لمناطقها الساحلية مستندة على المبادئ والأهداف التالية:

أ- تدار المنطقة الساحلية باعتبارها فضاء للتنمية المستدامة محترما للبيئة بفضل نظرة شاملة ومتوافقة، معتبرة المنطقة الساحلية ككيان وحيد، والأخذ بعين الاعتبار طاقة الحملة،
ب- التفاعل والتلازم بين الجزء البحري والجزء البري للمنطقة الساحلية مأخوذان آليًا بعين الاعتبار ومدمجان في المخططات والبرامج الساحلية الوطنية والمحلية،
ت- التنسيق بين مختلف المستويات الإدارية صاحبة القرار، والتماسك بين كل أدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية تؤمنهما مختلف السلطات العمومية الوطنية منها والمحلية،
ث- الوقاية وإدارة المخاطر والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية.

يؤخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت في مختلف آليات الإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، مثل:

ج- ضمان توازن بين حماية الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة الساحلية،
ح- يقع حماية المناطق الساحلية من التدهور والحفاظ على شمولية الأنظمة الايكولوجية الساحلية،
خ- التخفيض بقدر الإمكان من إنتاج الفضلات بطريقة بيئية معقولة من أجل الاستعمالات المختلفة للمناطق الساحلية متلائمة فيما بينها بضمان الأولوية للخدمات العامة والأنشطة المهنية ذات الصلة مباشرة بالبحر،
د- يستلهم استعمال الموارد الطبيعية وقسمتها من معايير إدارة منصفة ومستدامة مفضلين السكان المحليين بقدر الإمكان،
ذ- يعترف بدور السكان المحليين مع الأخذ بعين الاعتبار الممارسات التقليدية المحلية الملائمة مع احترام الموارد الطبيعية والمنظومات الايكولوجية الساحلية،

هذه المبادئ والأهداف تكون موضوع سياسة إعلامية مناسبة،

المادة 7

نظم حماية المنطقة الساحلية واستعمالها

في كنف احترام المبادئ والأهداف المنصوص عليها بالمادة 5 أعلاه، تعمل الأطراف (ملاحظة: على اعتبار أن المعاهدة وقعت عليها عدة دول تطل على البحر المتوسط) على أن يكون استعمال المنطقة الساحلية بالمحافظة على شمولية الموائل والمشاهد والموارد الطبيعية والمنظومات الإيكولوجية الساحلية.

لهذا الغرض فإنّ على السلطات المختصّة أن:

أ- تؤسس ابتداء من الحدّ الذي يصله أقصى مدّ شتوي شريطًا أرضيًا غير قابل للبناء وتضبط عرضها الذي لا يمكن أن يقلّ عن (100 متر)،
ب- تعيّن وتضبط خارج المناطق المتمتعة بحماية (ملاحظة: برشلونة – على اعتبار البحر المتوسط) خاصّة المناطق الطبيعية حيث يمنع التعمير وأنشطة أخرى،
ت- تحصر التوسّع العمراني الممتدّ على طول السّاحل،
ث- تجنّب إحداث طرقات جديدة على طول الساحل،
ج- تدرج المشاغل البيئية في قواعد إدارة الملك العمومي البحري واستعمالها،
ح- تنظم المرور الحرّ والمجاني للبحر وطول الساحل للمترجلين مع مراعاة الخصوصيات المحلية الجغرافية أو البيئية،
خ- تنظم أو تمنع مرور العربات ذات المحرك ووقوفها على الشواطئ والكثبان.

المـــادة 10

الانجراف الساحلي

1- لغاية تحكم أحسن في الانجراف الساحلي تلتزم الأطراف على اتخاذ التدابير ضرورية للإبقاء أو لتعزيز القدرة الطبيعية للساحل للتأقلم مع التقلبات من ضمنها تلك التي يتسبب فيها ارتفاع مستوى البحر.
2- يجب على كل الأنشطة الواقعة بالمنطقة الساحلية – بما في ذلك المنشآت البحرية وكل أشغال التحصين الساحلي – أن تأخذ بعين الاعتبار خاصة آثارها على الانجراف الساحلي، وكذلك التكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تنجرّ عنها.
3- تجتهد الأطراف لسبق الانجراف الساحلي بتبني مخططات خاصة للتصرف في الرواسب الساحلية والأشغال الساحلية.

الجـزء الثـالـث

آليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

المـــادة 14

المراصد والقوائــم والشبكـــات

1- تقيم الأطراف مراصد وتعدّ قوائم وطنية للمناطق الساحلية محميّة بانتظام، هذه القوائم تتعلق من جهة بالموارد والأنشطة مثل الفضاءات الطبيعية والمشاهد والمواقع الثقافية والفلاحة الساحلية والاستقرارات البشرية والمنشآت الاقتصادية وتتعلق من جهة أخرى بالمؤسسات والتشاريع الخصوصية والمخططات والبرامج الساحلية التي تمارس تأثيرًا على المنطقة الساحلية،

2- تجمّع الأطراف المعطيات المستمدّة من القوائم الوطنية ضمن شبكة للمناطق الساحلية تحدث بالتعاون مع المركز.

الجزء الثالث

آليات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

المـــادة 17

التقييـمـات البيئيّـــة

1- نظرًا لهشاشة المناطق الساحلية، فإن محتوى دراسات المؤثرات البيئية والأنشطة العمومية والخاصة تستطيع أن تؤثر على بيئة المنطقة الساحلية يجب تدعيمه، للأخذ بعين الاعتبار الحساسية الخاصة لهذا الوسط، وسعة التحمل والتداخلات بين الفضاءات البحرية والبريّة.
2- حسب المقاييس ذاتها، يجب على الأطراف وضع تقييم استراتيجي بيئي للمخططات والبرامج المتعلقة بالمنطقة الساحلية.

ما المطلوب باختصار ؟

على الجهات المعنية أن:

1. إنشاء برنامج لإدارة المناطق الساحلية.
2. وضع مخطط دراسة وافية للبيئة البحرية وعناصرها البيولوجية والكيماوية والفيزيائية بما في ذلك التيارات البحرية والأمواج والحيد المرجاني وامتداده وخرائط الأعماق والاستشعار عن بعد.
3. فرض قانون أو نظام ينص على إقامة المنشآت – السكنية والصناعية الطرق والسياحية وما إلى ذلك – على الشواطئ الأقل ضررًا بفعل تيارات الرياح وتغيرات المناخ وذلك حسب نتائج الدراسات السابقة، آخذين بعين الاعتبار التقليل من المنشآت الملاصقة للساحل، أو على مسافة لا تقل – مثلاً – عن 100 متر من الشاطئ.
4. وكما أشرنا أن سواحل المملكة تتميز بنوعين من الشواطئ، أحدهما ذو طبيعة رملية والآخر ذو طبيعة صخرية، لذلك فإنه يجب التعامل مع كل نوع من السواحل بطريقة تختلف عن الأخرى، وذلك حسب النتائج التي توصلت إليها الدراسات، فبعض السواحل تحتاج إلى وضع كتل أسمنتية أمامها – على مسافات معينة – حتى نقلل من تدفق التيارات البحرية وخاصة التي يمكن أن تحدث بسبب الكوارث وما شابه ذلك، بينما تحتاج بعض السواحل الأخرى إلى تدعيمها ببناء حائط من الحجر والإسمنت عليها مباشرة. ومن ناحية أخرى فإن بعض الشواطئ تحتاج إلى زراعة أشجار القرم – فقط – بالقرب منها أو على مبعدة أمتار منها.

هذا حسب طلبكم، وعلمي المتواضع،،